شمسیه متنی

درسعادت

...مطبعهٔ احمد کامل : سلطان بایزیدده باقرجیلر جاده‌سی

سنه ۱۳۲۷

شمسيه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى ابدع نظام الوجود * واخترع ماهيات الاشياء بمقتضى الجود * وانشأ بقدرته انواع الجواهر العقلية * وافاض برحمته محركات الاجرام الفلكية * والصلاة على ذوات الانفس القدسية * المنزهة عن الكدورات الانسية * خصوصا على محمد صاحب الآيات والمعجزات * وعلى آله التابعين بالحجج والبينات ﴿وبعد﴾ فهذا كتاب فى المنطق سميته بالرسالة الشمسية فى القواعد المنطقية ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة (اما المقدمة) ففيها بحثان الاول فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه * العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشئ فى العقل او تصور معه حكم وهو اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا ويقال للمجموع تصديق وليس الكل من كل منهما بديهيا والا لما جهلنا شيأ ولا نظريا والا لدار او تسلسل بل البعض من كل منهما بديهى والبعض الآخر نظرى يحصل بالفكر وهو ترتيب امور معلومة للتأدى الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائما لمناقضة بعض العقلاء بعضا فى مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه فى وقتين فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسموه بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ

فى الفكر وليس كله بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا نظريا والا لدار او تسلسل بل بعضه بديهى وبعضه نظرى يستفاد منه * الثانى فى موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التى تلحقه لما هو هو اى لذاته او لما يساويه او لجزئه فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقى يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور مجهول او تصديق مجهول ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات وقد جرت العادة بان يسمى الموصل الى التصور قولا شارحا والموصل الى التصديق حجة ويجب تقديم الاول على الثانى وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا لان كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم ممن جهل احد هذه الامور * واما المقالات فثلاث المقالة الاولى فى المفردات وفيها اربعة فصول * الفصل الاول فى الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وبتوسطه لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان او الناطق وبتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة ويشترط فى الدلالة الالتزامية كون الامر الخارج بحالة يلزم من تصور المسمى تصوره والا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما فى الخارج والمطابقة لا تستلزم التضمن كما فى البسائط واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان وجود اللازم الذهنى لكل ماهية يلزم من تصورها تصور غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها فممنوع ومن هذا تبين عدم استلزام

التضمن الالتزام واما هما فلا يوجدان الامع المطابقة لاستحالة وجود
التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع والدال بالمطابقة ان قصد بجزء
منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كرامى الحجارة والافهو المفرد
وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفى ولاوان صلح لذلك
فان دل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم
يدل فهو الاسم وحينئذ اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان
الاول فان تشخص ذلك المعنى يسمى علما والا فمتواطئ ان استوت افراده
الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا ان كان حصوله فى
البعض اولى واقدم واشد من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب
والممكن وان كان الثانى فان كان وضعه لتلك المعانى على السوية فهو
المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدها اولا ثم نقل الى الثانى
وحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى منقولا عرفيا ان كان الناقل هو
العرف العام كالدابة وشرعيا ان كان الناقل هو الشرع كالصلاة والصوم
واصطلاحيا ان كان الناقل هو العرف الخاص كاصطلاحات النحاة
والنظار وغيرها وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة
وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل
الشجاع وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا
فى المعنى ومباين له ان اختلفا فيه * واما المركب فهو اما تام وهو
الذى يصح السكوت عليه واما غير تام وهو بخلافه
والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وان لم يحتمل فهو الانشاء
فان دل على طلب الفعل دلالة اولية اى وضعية فهو مع الاستعلاء امر كقولنا
اضرب انت ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوى التماس وان لم يدل
فهو التنبيه ويندرج فيه التمنى والترجى والقسم والنداء واما غير التام فهو
اما تقييدى كالحيوان الناطق واما غير تقييدى كالمركب من اسم واداة او كلمة

واداة * الفصل الثانى فى المعانى المفردة كل مفهوم فهو جزئى حقيقى ان
منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكلى ان لم يمنع واللفظ الدال عليهما
يسمى جزئيا وكليا بالعرض والكلى اما ان يكون تمام ماهية ماتحته من
الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها والاول هو النوع الحقيقى سواء كان
متعدد الاشخاص وهو المقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية
معا كالانسان اوغير متعدد الاشخاص فهو المقول فى جواب ماهو بحسب
الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلى مقول على واحد فقط او على
كثيرين متفقين بالحقايق فى جواب ماهو وان كان الثانى فان كان تمام الجزء
المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول فى جواب ماهو بحسب الشركة
المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس ويسمى جنسا ورسموه بانه
كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب ماهو وهو قريب ان
كان الجواب عن الماهية وعن بعض مايشاركها فيه عين الجواب عنها وعن
كل مايشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب
عنها وعن بعض مايشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر
فيكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم النامى بالنسبة الى الانسان
والنباتات وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم واربعة اجوبة ان
كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس وان لم يكن تمام الجزء
المشترك بينها وبين نوع آخر فلابد وان لا يكون مشتركا اصلا او يكون بعضا من
تمام المشترك مساويا له والا لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان
يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل
بل ينتهى الى مايساويه فيكون فصل جنس وكيف كان يميز الماهية عن
مشاركها فى جنس اوفى وجود فكان فصلا ورسموه بانه كلى يحمل على
الشئ فى جواب اى شئ هو فى جوهره فعلى هذا لو تركبت حقيقة من
امرين متساويين او امور متساوية كان كل منهما فصلا لها لانه يميزها

عن مشاركها في الوجود والفصل المميز للنوع عن مشاركه في الجنس قريب
ان ميزه عنه في جنس قريب كالناطق للانسان وبعيد ان ميزه عنه في جنس
بعيد كالحساس للانسان * واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو
عرض لازم والا فمفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحبشى
وقد يكون لازما للماهية وهو اما بين وهو الذى يكون تصوره مع تصور
ملزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للاربعة
واما غير بين وهو الذى يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوى
الزوايا الثلاث للقائمتين للمثلث وقد يقال البين على اللازم الذى يلزم من
تصور ملزومه تصوره والاول اعم والعرض المفارق اما سريع الزوال كحمرة
الخجل وصفرة الوجل واما بطئ الزوال كالشيب والشباب وكل واحد
من اللازم والمفارق ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك
والا فهو العرض العام كالماشى ويرسم الخاصة بانها كلية مقولة على ما تحت
حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا والعرض العام بانه كلى مقول على افراد
حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا فالكليات اذن خمسة نوع وجنس
وفصل وخاصة وعرض عام * الفصل الثالث في مباحث الكلى والجزئى
وهى خمسة الاول الكلى قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم
اللفظ كشريك البارى عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد
كالعنقاء وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالبارى تعالى
او مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيرا اما متناهيا كالكواكب
السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة * الثانى اذا قلنا للحيوان
مثلا انه كلى فهناك امور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كليا
والمركب منهما والاول يسمى كليا طبيعيا والثانى كليا منطقيا والثالث
كليا عقليا والكلى الطبيعى موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان
الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود واما الكليان الاخيران ففى

وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيهما خارج عن المنطق * الثالث
الكليان المتساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه
الآخر كالانسان والناطق وبينهما عموم وخصوص مطلق ان صدق
احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والانسان
وبينهما عموم من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق
عليه الآخر فقط كالحيوان والابيض ومتباينان ان لم يصدق شئ منهما
على شئ مما يصدق عليه الآخر كالانسان والفرس ونقيضا المتساويين
متساويان والا لصدق احدهما على ما كذب عليه الآخر فيصدق احد
المتساويين على ما يكذب عليه الآخر وهو محال ونقيض الاعم من
الشئ مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص
على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لولا
ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك
مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما الثانى فلانه لولا ذلك
لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم
لصدق الاخص على كل ما يصدق عليه الاعم وهو محال والاعم من شئ
من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا لتحقق مثل هذا العموم بين
عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص مع التباين الكلى بين نقيض الاعم
مطلقا وعين الاخص ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا
اصلا معا على شئ كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين كلى وان صدقا معا
كاللاانسان واللافرس كان بينهما تباين جزئى ضرورة صدق احد المتباينين
مع نقيض الآخر فقط فالتباين الجزئى لازم جزما * الرابع الجزئى
كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقى فكذلك يقال على كل اخص
تحت الاعم ويسمى الجزئى الاضافى وهو اعم من الاول لان كل جزئى حقيقى
فهو جزئى اضافى دون العكس اما الاول فلاندراج كل شخص تحت

الماهية الكلية المعرات عن المشخصات واما الثانى فلجواز كون الجزئى الاضافى كليا وامتناع كون الجزئى الحقيقى كذلك * الخامس النوع كما يقال على ماذكرناه ويقال له النوع الحقيقى فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ماهو قولا اوليا ويسمى النوع الاضافى ومراتبه اربع لانه اماان يكون اعم الانواع وهو النوع العالى كالجسم اواخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع اواعم من السافل واخص من العالى وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامى او مباينا للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربع لكن العالى كالجوهر فى مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامى الجنس المفرد العقل كان قلنا ان الجوهر ليس بجنس له والنوع الاضافى موجود بدون الحقيقى كالانواع المتوسطة والحقيقى موجود بدون الاضافى كالحقايق البسيطة فليس بينهما عموم و خصوص مطلق بل كل منهما اعم من الآخر لصدقهما على النوع السافل وجزء المقول فى جواب ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا فى طريق ما هو كالحيوان اوالناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول فى جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا فى جواب ماهو كالجسم النامى او الحساس اوالمتحرك بالارادة الدال عليها الحيوان بالتضمن والجنس العالى جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من امرين متساويين او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل يقسمه والنوع السافل يجب ان يكون له فصل يقومه ويمتنع ان يكون له فصل يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها فصول تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم العالى فهو يقوم السافل من غير عكس كلى وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالى من غير عكس كلى * الفصل الرابع

فى التعريفات المعرف للشئ هوالذى يستلزم تصوره تصور ذلك الشئ او امتيازه عن كل ماعداه وهو لايجوز ان يكون نفس الماهية لان المعرف معلوم قبل المعرف والشئ لايعلم قبل نفسه ولا اعم لقصوره عن افادة التعريف ولا اخص لكونه اخفى منه وهو مساولها فى العموم والخصوص ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين وناقصا ان كان بالفصل القريب وحده اوبه وبالجنس البعيد ورسما تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة ورسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد ويجب الاحتراز عن تعريف الشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف الشئ بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية مابها يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اتفاق فى الكيفية او بمراتب كما يقال الاثنان زوج اول ثم يقال الزوج هو المنقسم بمتساويين ثم يقال المتساويان هما الشيئان اللذان لايفضل احدهما على الآخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان ويجب ان يحترز عن استعمال الفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتا للغرض

﴿ المقالة الثانية ﴾ فى القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول اما المقدمة ففى تعريف القضية واقسامها الاولية القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهى حملية ان انحلت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد هوعالم وزيد ليس هو بعالم وشرطية ان لم تنحل والشرطية اما متصلة وهى التى يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهوحيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جماد واما منفصلة وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين القضيتين فى الصدق والكذب معا اوفى احدهما فقط اوبنفيه كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا اوفردا وليس اما ان يكون هذا الانسان كاتبا

اواسود * الفصل الاول فى الحملية وفيه اربعة مباحث * البحث الاول
فى اجزائها واقسامها والحملية انما تتحقق باجزاء ثلاثة محكوم عليه ويسمى
موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع
ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة كهو فى قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية
حينئذ ثلاثية وقد يحذف الرابطة فى بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها
ويسمى القضية حينئذ ثنائية وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان
يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان
حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس
بمحمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر و موضوع
الحملية ان كانت شخصا معينا سميت مخصوصة و شخصية و ان كان
كليا فان بين فيها كمية افراد ماصدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال
عليها سورا سميت محصورة ومسورة وهى اربع لانه ان بين فيها ان
الحكم على كل الافراد فهى الكلية اما موجبة وسورها كل كقولنا
كل نار حارة واما سالبة وسورها لاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ ولا
واحد من الانسان بحمار وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد
فهى الجزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان
انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا
ليس كل حيوان انسانا وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم تصلح لان
تصدق كلية وجزئية سميت طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع
وان صلحت لذلك سميت مهملة كقولنا الانسان فى خسر الانسان ليس
فى خسر وهى فى قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان فى خسر صدق
بعض الانسان فى خسر وبالعكس * البحث الثانى فى تحقيق المحصورات
الاربع فقولنا كل (ج ب) يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل
مالو وجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان (ب)

اى كل ماهو ملزوم (لج) فهو ملزوم (لب) وتارة بحسب الخارج
ومعناه كل (ج) فى الخارج سواء كان حال الحكم اوقبله اوبعده فهو
(ب) فى الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لولم يوجد شئ
من المربعات فى الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول
دون الثانى فلولم يوجد من الاشكال فى الخارج الا المربع يصح ان يقال
كل شكل مربع بالاعتبار الثانى دون الاول وعلى هذا فقس المحصورات
الباقية * البحث الثالث فى العدول والتحصيل حرف السلب ان كان جزأ
من الموضوع كقولنا اللاحى جماد او من المحمول كقولنا الجماد لاعالم اومنهما
جميعا كقولنا اللاحى لاعالم سميت القضية معدولة موجبة كانت اوسالبة
وان لم يكن جزأ لشئ منهما سميت محصلة ان كانت موجبة وبسيطة
ان كانت سالبة والاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية اوالسلبية
لا بطرفى القضية فان قولنا كل ماليس بحى فهو لاعالم موجبة مع ان
طرفيها عدميان وقولنا لاشئ من المتحرك بساكن سالبة مع ان طرفيها
وجوديان والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق
السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب لايصح الاعلى
موضوع موجود محقق كما فى الخارجية الموضوع اومقدر كما فى الحقيقة
الموضوع واما اذا كان الموضوع موجودا فانهما متلازمان والفرق
بينهما فى اللفظ اما فى الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة على
حرف السلب وسالبة ان اخرت عنها واما فى الثنائية فبالنية اوبالاصطلاح
على تخصيص لفظ غير ولا بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط
اوبالعكس * البحث الرابع فى القضايا الموجهة لابد لنسبة المحمولات الى
الموضوعات من كيفية ايجابية كانت النسبة او سلبية كالضرورة والدوام
واللا ضرورة واللا دوام وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ
الدال عليها يسمى جهة القضية * والقضايا الموجهة التى جرت العادة

بالبحث عنها وعن احكامها ثلاثة عشر قضية منها قضية بسيطة وهى التى حقيقتها ايجاب فقط اوسلب فقط ومنها مركبة وهى التى تركبت حقيقتها من ايجاب وسلب والبسائط ست * الاولى الضرورية المطلقة وهى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لاشئ من الانسان بحجر * الثانية الدائمة المطلقة وهى التى يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا دائما كل انسان حيوان ودائما لاشئ من الانسان بحجر * الثالثة المشروطة العامة وهى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وبالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا * الرابعة العرفية العامة وهى التى يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها ايجابا وسلبا مامر * الخامسة المطلقة العامة وهى التى يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لاشئ من الانسان بمتنفس * السادسة الممكنة العامة وهى التى يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لاشئ من الحار ببارد * واما المركبات فسبع الاولى المشروطة الخاصة وهى المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهى ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لادائما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لادائما فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة * الثانية العرفية الخاصة وهى العرفية مع قيد

اللادوام بحسب الذات وهى ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا اوسلبا مامر * الثالثة الوجودية اللاضرورية وهى المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات وهى ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لابالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل لابالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة * الرابعة الوجودية اللادائمة وهى المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهى سواء كانت موجبة اوسالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجابا وسلبا مامر * الخامسة الوقتية وهى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه فى وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيد باللادوام بحسب الذات وهى ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة * السادسة المنتشرة وهى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه فى وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات وهى ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس فى وقت ما لادائما فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس وقتاما لا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة * السابعة الممكنة الخاصة وهى التى يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبى

الوجود والعدم جميعا فهى سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب اوسالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشئ من الانسان بكاتب فتركيبها من ممكنتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة والضابطة ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفتى الكيفية موافقتى الكمية للقضية المقيدة بهما *

الفصل الثانى فى اقسام الشرطية الجزء الاول منها يسمى مقدما والثانى تاليا اما المتصلة فاما لزومية وهى التى صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والمعلولية والتضايف واما اتفاقية وهى التى تكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق واما المنفصلة فاما موجبة حقيقية وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها فى الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا اوفردا واما مانعة الجمع وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها فى الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشئ حجرا اوشجرا واما مانعة الخلو وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها فى الكذب فقط كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لايغرق وكل واحد من هذه الثلاث اما عنادية وهى التى يكون التنافى فيها لذاتى الجزئين كما فى الامثلة المذكورة * واما اتفاقية وهى التى يكون ذلك فيها بمجرد الاتفاق كقولنا فى اللا اسود اللاكاتب اما ان يكون هذا اسودا اوكاتبا حقيقية اولا اسود اوكاتبا مانعة الجمع اواسود اولا كاتبا مانعة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان هى التى ترفع ماحكم به فى موجبتها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية والمتصلة الموجبة تصدق عن جزئين صادقين وعن كاذبين وعن مجهولى الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لامتناع استلزام

الصادق الكاذب وتكذب عن جزئين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال * واما المنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وعن كاذبين والمانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين والمانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق وكلية الشرطية ان يكون التالى لازما اومعاندا للمقدم على جميع الاوضاع التى يمكن حصوله عليها وهى الاوضاع التى تحصيل بسبب اقتران الامور التى يمكن اجتماعه معها والجزئية ان تكون كذلك على بعض هذ الاوضاع والمخصوصة ان تكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكلية فى المتصلة كلما ومهما ومتى وفى المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قديكون وسور السالبة الجزئية فيهما قديكون وبادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلى والمهملة باطلاق لفظة لو وان واذا فى المتصلة واما واو فى المنفصلة * والشرطية قد تتركب عن حمليتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حملية ومتصلة وعن حملية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من الثلاثة الاخيرة فى المتصلة تنقسم الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يتميز عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة واما الامثلة فعليك باستخراجها من نفسك

﴿ الفصل الثالث ﴾ فى احكام القضايا وفيه اربعة مباحث * البحث الاول فى التناقض وحدوه بانه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة ولايتحقق فى المخصوصتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزاء والكل والجزء وعند

اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والاضافة والقوة
والفعل وفي المحصورتين لابد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئيين
وكذب الكليين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول * واما
في الموجهتين فلابد من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الممكنتين وكذب
الضروريتين في مادة الامكان فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة
لان سلب الضرورة مع الضرورة متناقضان جزما ونقيض المطلقة
الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينافيه الايجاب في البعض
وبالعكس ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة اعنى التي حكم فيها
برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به
ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض اوقات كونه مجنوبا ونقيض العرفية
العامة الحينية المطلقة اعنى التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
اوسلبه عنه في بعض احيان وصف الموضوع ومثالها مامر * واما
المركبات فان كانت كلية فنقيضها احد نقيضي جزئيها وذلك جلي بعد
الاحاطة بحقايق المركبات ونقائض البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية
اللادائمة تركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة
وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائم المخالف
او الموافق وان كانت جزئية فلايكفي في نقيضها ماذكرناه لانه يكذب
بعض الجسم حيوان لادائما مع كذب كل واحد من نقيضي جزئيها بل
الحق في نقيضها ان يردد بين نقيضي الجزئين لكل واحد واحد اي
كل واحد واحد لايخلو عن نقيضها فيقال كل جسم اما حيوان دائما
اوليس بحيوان دائما * واما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة
في الجنس او النوع المخالف في الكيف وبالعكس ❊ البحث الثاني ❊
في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا
والثاني اولا مع بقاء الصدق والكيف اما السوالب فان كانت كلية فسبع

منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لاتنعكس
لامتناع العكس في اخصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لاشيء
من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائما وكذب بعض المنخسف ليس بقمر
بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة
واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم لانعكس الاخص
لان لازم الاعم لازم الاخص ضرورة * واما الضرورية والدائمة
المطلقتان فتنعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة اودائما لاشيء من
(ج ب) فدائما لاشيء من (ب ج) والافبعض (ب ج) بالاطلاق العام
وهو مع الاصل ينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورية في الضرورية
والدوام في الدائمة وهو محال * واما المشروطة والعرفية العامتان
فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة اودائما لاشيء من
(ج ب) مادام (ج) فدائما لاشيء من (ب ج) مادام (ب) والا فبعض
(ب ج) حين هو (ب) وهو مع الاصل ينتج بعض (ب) ليس (ب) حين
هو (ب) وهو محال * واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان
عرفية عامة لللادائمة في البعض واما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين
واما اللادوام فلانه لوكذب بعض (ب ج) بالفعل لصدق لاشيء من
(ب ج) دائما فتنعكس الى لاشيء من (ج ب) دائما وقد كان كل (ج ب)
بالفعل هذا خلف وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان
تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة اودائما بعض (ج) ليس
(ب) مادام (ج) لادائما وجب ان يصدق بعض (ب) ليس (ج) مادام
(ب) لادائما لانا نفرض ذات الموضوع وهو (د) (فدج) بالفعل
و (دب) ايضا لللادوام بسلب الباء عنه وليس (ج) مادام (ب) والا
لكان (ج) حين هو (ب) و (ب) حين هو (ج) وقد كان ليس (ب)
مادام (ج) هذا خلف واذا صدق الجيم والباء عليه وتنافيا فيه صدق

بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لا دائما وهو المطلوب واما البواقى فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب عكسيهما بالامكان العام الذى هو اعم الجهات لكن الضرورية اخص البسائط والوقتية اخص المركبات الباقية ومتى لم تنعكسا لم تنعكس شئ منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص * واما الموجبة كلية كانت او جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع واما فى الجهة فالضرورية والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل (ج ب) باحدى الجهات الاربع المذكورة فبعض (ب ج) حين هو (ب) والافلاشئ من (ب ج) مادام (ب) وهو مع الاصل ينتج لاشئ من (ج ج) دائما فى الضرورية والدائمة ومادام (ج) فى العامتين وهو محال * واما الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة باللادوام واما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعاميتهما واما قيد اللادوام فى الاصل الكلى فلانه لوكذب (ب) ليس (ج) بالفعل لصدق كل (ج ب) دائما فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهوقولنا بالضرورة او دائما كل (ج ب) مادام (ج) ينتج كل (ب ب) دائما ونضمه الى الجزء الثانى ايضا وهوقولنا لاشئ من (ج ب) بالاطلاق العام ينتج لاشئ من (ب ب) بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين وهومحال هذا اذاكان الاصل كليا واما فى الجزئى فنفرض الموضوع (د) فهولا (ج) بالفعل والالكان (ج) دائما و (ب) لدوام الباء بدوام الجيم لكن اللازم باطل لتقييد الاصل باللادوام * واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل (ج ب) باحدى هذه الجهات الخمس المذكورة فبعض (ب ج) بالاطلاق العام والافلاشئ من (ب ج) دائما وهو مع الاصل ينتج لاشئ من (ج ج) دائما وهو

محال وان شئت عكست نقيض العكس فى الموجبات ليصدق نقيض الاصل اوالاخص منه * واما الممكنات فحالهما فى الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها اوعلى انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية فى الشكل الاول والثالث اللذين منهما غير محقق ولعدم الظفر بدليل يوجب انعكاس وعدمه * واما الشرطية فالمتصلة الموجبة سواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس لا ينظم مع الاصل قياسا منتجا للمحال * واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئيها بالطبع

﴿ البحث الثالث ﴾

فى عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثانى والثانى عين الاول مع مخالفته الاصل فى الكيف وموافقته فى الصدق اما الموجبات فان كانت كلية فسبع منها وهى التى لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوى فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما دون عكسه لما عرفت وتنعكس الضرورية والدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة اودائما كل (ج ب) فدائما لاشئ مما ليس (ب ج) والافبعض ماليس (ب) هو (ج) بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ماليس (ب) فهو (ب) بالضرورة فى الضرورية ودائما فى الدائمة وهو محال * واما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل (ج ب) مادام (ج) فدائما لاشئ مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) والافبعض ماليس (ب) فهو (ج) حين هو ليس (ب) وهو مع الاصل ينتج بعض ماليس (ب) وهو (ب) حين هو ليس (ب) وهو محال * واما الخاصتان فتنعكسان عرفية

عامة لادائمة فى البعض اما العرفية العامة فلاستلزام العامتين اياها
واما قيد اللادوام فى البعض فلانه يصدق بعض ماليس (ب)
فهو (ج) بالاطلاق العام والا فلا شئ مما ليس (ب ج)
دائما فتنعكس الى شئ من (ج) ليس (ب) دائما وقد كان لاشئ من
(ج ب) بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل
لوجود الموضوع هذا خلف وان كانت جزئية فالخاصتان تنعكسان عرفية
خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض (ج ب) مادام (ج)
لادائما نفرض الموضوع وهو (ج د) فدال ليس (ب) بالفعل للادوام
ثبوت الباءله وليس (ج) مادام ليس (ب) والا لكان (ج) حين هو ليس
(ب) فليس (ب) حين هو (ج) وقدكان (ب) مادام (ج) هذا خلف
و(دج) بالفعل وهو ظاهر فبعض ماليس (ب) ليس هو (ج) مادام
ليس (ب) لادائما وهو المطلوب واما البواقى فلاتنعكس لصدق قولنا
بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر ليس بمنخسف
لضرورة الوقتية دون عكسهما باعم الجهات ومتى لم تنعكسا لم ينعكس
شئ منها لما عرفت فى العكس المستوى * واما السوالب كلية كانت
اوجزئية فلاتنعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحمول اعم من الموضوع
وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة اودائما لاشئ
من (ج ب) مادام (ج) لادائما نفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب)
بالفعل و(دج) فى بعض الاوقات (ج) ليس (ب) لانه ليس (ب) فى جميع
الاوقات (ج) فبعض ماليس (ب) فهو (ج) فى بعض الاحيان ليس (ب)
وهو المدعى * واما الوقتيتان والوجوديتان فتنعكسان مطلقة عامة لانه
اذا صدق لاشئ من (ج ب) باحدى هذه الجهات نفرض الموضوع
(د) فهو ليس (ب) بالفعل و (دج) بالفعل فبعض ماليس (ب) فهو
(ج) بالفعل وهو المطلوب وهكذا تبين عكوس جزئياتها * واما بواقى

السوالب والشرطيات فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان
﴿ البحث الرابع ﴾ فى لوازم الشرطيات اما المتصلة الموجبة الكلية
فتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالى ومانعة الخلو
من نقيض المقدم وعين التالى متعاكسين عليها والا لبطل اللزوم والانفصال
* واما المنفصلة الحقيقة فتستلزم اربع متصلات مقدم الاثنين عين احد
الجزئين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم الآخرين نقيض احد الجزئين
وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزم للاخرى
مركبة من نقيضى الجزئين ﴿ المقالة الثالثة فى القياس ﴾ وفيها خمسة
فصول * الفصل الاول فى تعريف القياس واقسامه القياس قول مؤلف
من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائى ان كان
عين النتيجة اونقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسما
فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولوقلنا لكنه
ليس بمتحيز ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه * واقترانى ان
لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم
حادث ليس هو ولانقضيه مذكورا فيه بالفعل وموضوع المطلوب فيه
يسمى اصغر ومحموله اكبر والقضية التى جعلت جزء قياس تسمى مقدمة
والمقدمة التى فيها الاصغر الصغرى والتى فيها الاكبر الكبرى والمكرر
بينهما حدا اوسط واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضربا والهيئة
الحاصلة من كيفية وضع الحدالاوسط عندالحدين الآخرين تسمى شكلا
وهو اربعة لان الحدالاوسط ان كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى
فهو شكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى وان كان موضوعا
فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى
فهو الشكل الرابع واما الشكل الاول فشرطه ايجاب الصغرى والا لم يندرج
الاصغر فى الاوسط وكلية الكبرى والا احتمل ان يكون البعض المحكوم

والا لحصل الاختلاف وكلية احدى مقدميته والا لجاز ان يكون البعض عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضروبه الناتجة اربعة * الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) الثانى من كليتين والصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولاشئ من (ب ا) فلاشئ من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولاشئ من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) ونتايج هذا الشكل بينة بذاتها * واما الشكل الثانى لشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى والا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى وضروبه الناتجة ايضا اربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كقولنا كل (ج ب) ولاشئ من (اب) فلا شئ من (ج ا) بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول الثانى من كليتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من (ج ب) وكل (اب) فلاشئ من (ج ا) بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولاشئ من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول وبفرض موضوع الجزئية (د) فكل (د ب) ولاشئ من (اب) فلاشئ من (د ا) ثم نقول بعض (ج د) ولاشئ من (د ا) فبعض (ج) ليس (ا) الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج) ليس (ب) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف * واما الشكل الثالث فشرطه موجبة الصغرى

المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلم تجب التعدية وضروبه الناتجة ستة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى وبالرد الى الاول بعكس الصغرى الثانى من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولاشئ من (ب ج) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف وبعكس الصغرى وبفرض موضوع الجزئية (د) وكل (د ب) وكل (ب ا) فكل (د ا) ثم نقول كل (د ج) وكل (د ا) فبعض (ج ا) وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولاشئ من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبعكس الصغرى والافتراض الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ج ب) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف وبعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج) وبعض (ب) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف والافتراض ان كانت السالبة مركبة * واما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما فى الكيف مع كلية احديهما والا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه الناتجة ثمانية الاول من موجبتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (اب) فبعض (ج ا) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثانى من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ج ب) وبعض (اب) فبعض (ج ا) لما مر الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شئ من

(ب ج) وكل (اب) فلا شئ من (ج ا) لما مر الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولا شئ من (اب) فبعض (ج) ليس () بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولا شئ من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) لما مر السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب) ليس (ج) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الصغرى ليرتد الى الثانى السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشئ من (ج ب) وبعض (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ماينعكس الى نقيض الاخرى والثانى والخامس بالافتراض ولتبين ذلك فى الثانى ليقاس عليه الخامس وليكن البعض الذى هو (اد) فكل (دا) وكل (دب) فنقول كل (ب ج) وكل (ب د) فبعض (ج د) وكل (دا) فبعض (ج ا) وهو المطلوب والمتقدمون حصروا الضرورة الناتجة فى الخمسة الاول وذكروا لعدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف فى القياس من بسيطين ونحن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصتين فسقط ماذكروه من الاختلاف

﴿ الفصل الثانى ﴾ فى المختلطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والعرفيتين والا فكالصغرى محذوفا عنها قيد اللاضرورة واللادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدى العامتين ونضم اللادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين * واما الشكل الثانى

فشرطه بحسب الجهة امران احدهما صدق الدوام على الصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وثانيهما ان لايستعمل الممكنة الامع الضرورة المطلقة ومع الكبريين المشروطتين والنتيجة دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة اية ضرورة كانت * واما الشكل الثالث فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت غير الاربع والا فعكس الصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام ان كانت الكبرى احدى العامتين ومضموما اليه ان كان احدى الخاصتين * واما الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الجهة امور خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات الثانى انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على الصغرى فى الضرب الثالث والعرفى العام على كبراه الرابع كون الكبرى فى السادس من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى فى الثامن من احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليها العرفى العام والنتيجة فى الضربين الاولين عكس الصغرى ان صدق الدوام عليها اوكان القياس من الست المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفى الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فعكس الصغرى وفى الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى والا فعكس الصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام وفى السادس كما فى الثانى بعد عكس الصغرى وفى السابع كما فى الثالث بعد عكس الكبرى وفى الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب ﴿ الفصل الثالث ﴾ فى الاقترانيات الكائنة من الشرطيات وهى خمسة اقسام القسم الاول مايتركب من المتصلات والمطبوع منه ماكانت الشركة فى جزء تام من المقدمتين وينعقد الاشكال الاربعة فيه لان الاوسط ان كان تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا فيهما فهو

الشكل الثانى وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدما
فى الصغرى تاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد
الضروب من الاشكال والنتيجة فى الكمية والكيفية فى كل شكل كما فى
الحمليات من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان
(ب) (فج د) وكلما كان (ج د) (فه ز) ينتج كلما كان (اب) (فه ز)
القسم الثانى ما يتركب من المنفصلات والمطبوع منه ماكانت الشركة
فيه فى جزء غير تام من المقدمتين كقولنا دائما اماكل (اب) اوكل
(ج د) ودائما اماكل (ده) اوكل (وز) ينتج اماكل (اب) اوكل (جه)
اوكل (وز) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتى التأليف وعن احدى
الاخريين وهما كل (اب) وكل (وز) وينعقد فيه الاشكال الاربعة
والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين المتشاركين القسم
الثالث مايتركب من الحملية والمتصلة والمطبوع منه ماكانت الحملية كبرى
والشركة مع تالى المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة تاليها نتيجة
التأليف بين التالى والحملية كقولنا كلما كان (اب) (فج د) وكل (ده)
ينتج كلما كان (اب) فكل (ج ه) وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط
المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين التالى والحملية القسم الرابع ما
يتركب من الحملية والمنفصلة وهو على قسمين الاول مايكون عدد الحمليات
بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها جزأ واحدا من اجزاء
الانفصال اما مع اتحاد التأليفات فى النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب)
واما (د) واما (ه) وكل (ب ط) وكل (دط) وكل (ه ط) ينتج كل
(ج ط) لصدق احد اجزاء الانفصال مع مايشاركه من الحملية واما مع
اختلاف التأليفات فى النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما
(ه) وكل (بج) وكل (دط) وكل (هز) ينتج كل (ج) واما (ج) واما
(ط) واما (ز) كما مر والثانى ان يكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال

وليكن الحملية واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدهما
كقولنا اماكل (اط) اوكل (ج ب) اوكل (ب د) ينتج اماكل (اط)
اوكل (ج د) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتى التأليف وعن الجزء الغير المشارك
القسم الخامس مايتركب من المتصلة والمنفصلة والاشتراك امافى جزء تام من
المقدمتين اوغير تام منهما وكيف ما كان فالمطبوع منه ماتكون المتصلة
صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول قولنا كلما كان (اب) (فج د)
ودائما اما (جد) او (هز) مانعة الجمع ينتج دائما اما ان يكون (اب) و
(هز) مانعة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما اوفى الجملة
امتناعه مع الملزوم كذلك ومانعة الخلو ينتج قديكون اذلم يكن (اب)
(فهز) لاستلزام نقيض الاوسط للطرفين استلزاما كليا واستلزام ذلك المطلوب
من الثالث مثال الثانى كلما كان (اب) فكل (جد) ودائما اماكل (ده) او (وز)
مانعة الخلو ينتج كلما كان (اب) فاما كل (جه) او (وز) والاستقصاء فى
هذه الاقسام الى الرسائل التى عملناها فى المنطق ﴿ الفصل الرابع ﴾ فى القياس
الاستثنائى وهو مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع
لاحد جزئيها اورفعه ليلزم وضع الاخرى اورفعه ويجب ايجاب الشرطية
ولزومية المتصلة وكليتها اوكلية الوضع اوالرفع ان لم يكن وقت الاتصال
والانفصال هو بعينه وقت الوضع اوالرفع والشرطية الموضوعة فيه ان
كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض
المقدم والابطال اللازوم دون العكس فى شئ منها لاحتمال كون التالى اعم
من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية فاستثناء عين اى جزء كان
ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اى جزء كان ينتج
عين الآخر لاستحالة الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط
لامتناع الجمع دون الخلو وان كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثانى فقط
لامتناع الخلو دون الجمع ﴿ الفصل الخامس ﴾ فى لواحق القياس وهى

اربعة الاول القياس المركب وهى تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة
يلزم منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل
المطلوب وهو اما موصول النتايج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د)
فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (دا) فكل (جا) ثم كل (ج') وكل
(اه) فكل (جه) واما مفصول النتايج كقولنا (ج ب) وكل (ب د) وكل
(دا) وكل (اه) فكل (جه) الثانى قياس الخلف وهو اثبات المطلوب
بابطال نقيضه كقولنا اوكذب ليس كل (ج ب) لكان كل (ج ب) وكل
(ب ا) على انها مقدمة صادقة ينتج لوكذب ليس كل (ج ب) لكان كل
(ج ا) لكن ليس كل (ج ا) على ان كل (ج') امر محال فينتج ليس كل
(ج ب) وهو المطلوب * الثالث الاستقراء وهو الحكم على كلى لوجوده
فى اكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان
الانسان والبهايم كذلك وهو لايفيد اليقين لاحتمال ان لايكون الكل بهذه
الحالة كالتمساح * الرابع التمثيل وهو اثبات حكم فى جزئى وجد فى جزئى
آخر لمعنى مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت واثبتوا
عليه المعنى المشترك بالدوران وبالتقسيم غير المردد بين النفى والاثبات
كقولهم علة الحدوث اما التأليف اوكذا وكذا والاخيران باطلان بالتخلف
فتعين الاول وهو ضعيف اما الدوران فلان الجزء الاخير وسائر الشرائط
المساوية مدار مع انها ليست بعلة واما التقسيم والحصر فممنوع لجواز
علية غير المذكور وبتقدير تسليم علية المشترك فى المقيس عليه لايلزم
عليته فى المقيس لجواز ان يكون خصوصية المقيس عليه شرطا للعلية
اوخصوصية المقيس مانعة منها ﴿ واما الخاتمة ﴾ ففيها بحثان الاول فى
مواد الاقيسة وهى يقينيات وغير يقينيات اما اليقينيات فستة * اوليات
وهى قضايا تصور طرفيها كاف فى الجزم بالنسبة بينهما كقولنا الكل اعظم

من الجزء * ومشاهدات وهى قضايا يحكم بها القوى الظاهرة اوالباطنة
كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا خوفا وغضبا * ومجربات وهى قضايا
يحكم بها بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السقمونيا
موجب للاسهال * وحدسيات وهى قضايا يحكم بها بحدس قوى من
النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحدس هو سرعة
الانتقال من المبادى الى المطالب * ومتواترات وهى قضايا يحكم بها لكثرة
الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطئ على الكذب
كالحكم بوجود مكة وبغداد ولاينحصر مبلغ الشهادات فى عدد بل اليقين
هو القاضى بكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس
حجة على الغير * وقضايا قياساتها معها وهى التى يحكم فيها بواسطة
لاتغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان هذه الاربعة زوج
لانقسامها بمتساويين والقياس المؤلف من هذه الستة تسمى برهانا وهو
اما لمى وهو الذى يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة فى الذهن والعين
كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم واما
أنى وهو الذى يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة فى الذهن
فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن
الاخلاط * واما غير اليقينيات فستة مشهورات وهى قضايا يحكم
بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة او رقة او حمية
اوانفعالات من عادات وشرايع وآداب والفرق بينهما وبين الاوليات
ان الانسان لوخلى ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف
الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة مذموم
ومراعاة الضعفاء محمودة ومن هذه مايكون صادقا ومايكون كاذبا ولكل
قوم مشهورات ولأهل كل صناعة مشهورات بحسبها * ومسلمات وهى
قضايا يحكم بتسليم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء

مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض منه
اقناع القاصرين عن ادراك البرهان والزام الخصم * ومقبولات وهى
قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه اما لامر سماوى اولمزيد عقل اودين
كالمأخوذات من اهل العلم والزهد ومظنونات وهى قضايحكم بها اتباعا للظن
كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذين القسمين
يسمى خطابة والغرض منها ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق
وامور الدين * ومخيلات وهى قضايا اذا وردت على النفس اثرت فيها
تأثيرا عجيبا من قبض اوبسط كقولهم الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة
مهوعة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس
بالترغيب والتنفير ويروحه الوزن والصوت الطيب * ووهميات وهى
قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فى امور غير محسوسة كقولنا كل موجود
فهو مشار اليها ووراء العالم فضاء لايتناهى واولا دفع العقل والشرايع
لكانت من الاوليات وعرف كذب ذلك الوهم بموافقة العقل فى مقدمات
القياس الناتج لنقيض حكمه وانكاره نفسه عند الوصول الى النتيجة
والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والغرض منه افحام الخصم وتغليطه
* والمغالطة قياس تفسد صورته بان لايكون على هيئة منتجة لاخلال
شرط معتبر بحسب الكمية والكيفية والجهة اومادته بان تكون المقدمة
والمطلوب شيأ واحدا لكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل انسان
بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك اوكاذبة شبيهة بالصادقة
من جهة اللفظ كقولنا لصورة الفرس المنقوش على الحائط انها فرس وكل
فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة اومن جهة المعنى لعدم مراعاة
وجود الموضوع فى الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل
انسان وفرس فهو فرس لينتج ان بعض الانسان فرس ووضع الطبيعة
مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس لينتج الانسان

جنس واخذ الامور الذهنية مكان العينية وبالعكس فعليك بمراعاة كل
ذلك لئلا تقع فى الغلط والمستعمل للمغالطة سوفسطائى ان قابل بها الحكيم
ومشاغبى ان قابل الجدلى ﴿ البحث الثانى ﴾ فى اجزاء العلوم وهى
موضوعات وقد عرفتها ومبادى وهى حدود الموضوعات واجزائها
واعراضها الذاتية والمقدمات غير البينة فى نفسها المأخوذة على سبيل
الوضع كقولنا لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل باى
بعد كان وعلى اى نقطة شئنا دائرة والمقدمات البينة بنفسها كقولنا المقادير
المتساوية لمقدار واحد متساوية * ومسائل وهى القضايا التى تطلب بها
نسبة محمولاتها الى موضوعاتها فى ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون
موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك للآخر اومباين وقد تكون
هو مع عرض ذاتى كقولنا كل مقدار وسط فى النسبة فهو ضلع مما يحيط
به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون
نوعه مع عرض ذاتى كقولنا كل خط قام على خط آخر فان زاويتى
جنبيه قائمتان اومتساويتان لهما وقد تكون عرضا ذاتيا له كقولنا كل مثلث
فان زاوياه مساوية لقائمتين واما محمولاتها فخارجة عن
موضوعاتها لامتناع ان يكون جزء الشئ مطلوبا
ثبوته بالبرهان